

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: +961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

ديلويت: قطاع البناء مقياس النمو الإقتصادي في المنطقة

- ديلويت: من المتوقع أن تصل قيمة المشاريع المخطط لها والجارية التنفيذ في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 172 مليار دولار أمريكي

- ديلويت: مشروع توسيع مطار آل مكتوم الدولي بقيمة 32 مليار دولار أمريكي ليصبح أكبر مطار في العالم

31 مايو 2015 - في إطار سعيها إلى تعزيز التواصل مع خبراء قطاع البناء، أصدرت **ديلويت** تقريرها السنوي "**قدرات البناء في دول مجلس التعاون الخليجي 2015: قطاع البناء مقياس للنمو الإقتصادي في المنطقة**" والذي يقدم مراجعة شاملة عن هذا القطاع في المنطقة. ويفيد التقرير، وهو نتيجة مجموعة كبيرة من البيانات التي جرى جمعها من خلال العديد من الاستطلاعات والمقابلات مع أهم خبراء هذا القطاع، أنّ دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد خلال العام 2015 تقدماً إقتصادياً ملحوظاً نظراً لارتفاع مستوى الإستثمار في مشاريع البنى التحتية، بحيث بلغت قيمة هذه المشاريع أعلى مستوى في تاريخها بمبلغ 172 مليار دولار أمريكي.

ويعتبر تقرير ديلويت أنّ من الدوافع الأساسية للعمل على تنويع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلق فرص عمل جديدة لسكان هذه الدول التي لا تتجاوز أعمار 50% منهم 25 سنة. ومن المتوقع أنّ تحتاج المملكة العربية السعودية في السنوات الخمس المقبلة إلى ما يقارب 4 ملايين فرصة عمل جديدة في مجالات متنوعة. كذلك، من المرجح أن يزداد عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي من 35.0 مليون نسمة حالياً إلى 60.2 مليون نسمة عام 2050، الأمر الذي سيحث على هذه الدول أن تعيد النظر في استراتيجياتها بهدف تقديم مستوى عالي من الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البنى التحتية والدعم الإجتماعي، علماً أنّ ذلك سيتطلب زيادة 34% في قدرة توليد الكهرباء وزيادة 2.2 مليار ليتر في طاقة التحلية بحلول العام 2020.

في هذا السياق، علّقت سينثيا كوربي، الشريكة في ديلويت الشرق الأوسط والمسؤولة عن قطاع البناء، قائلة: "على الرغم من الإنخفاض في أسعار النفط، وحالة عدم الاستقرار السياسي، وتوقعات صندوق النقد الدولي بانخفاض مستوى النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، بلغت قيمة المشاريع المتوقع تنفيذها مبلغاً ملحوظاً وصل للمرة الأولى إلى 172 مليار دولار."

وأضافت كوربي: "تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بامتياز امتلاكها لمخزون كبير من النفط، وهذا ما يمنحها القدرة على الإستمرار بالإنفاق بهدف تحقيق استراتيجياتها المخطط لها. بالتالي، من المتوقع لهذه الدول أن تستمر بالإستثمار في مشاريع البنى التحتية ومشاريع رؤوس الأموال بهدف تنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بتنويع الإقتصاد."

ويضم تقرير ديلويت تحليلات إحصائية ومعلومات عن مشاريع مختلفة لكل بلد على حدة، بالإضافة إلى العديد من المقالات والمقابلات التي تبحث في الاتجاهات المختلفة ضمن هذا القطاع. ويشمل التالي أبرز ما يضمّ التقرير:

الإمارات العربية المتحدة

يعتبر مشروع مركز دبي التجاري العالمي من أهم مشاريع البنى التحتية في المنطقة بحيث تقدر كلفته بمبلغ 32 مليار دولار أمريكي مخصصة إلى توسيع مطار آل مكتوم الدولي، والذي من المتوقع له أن يصبح أكبر مطار في العالم. وفي مقام آخر، تشهد إمارة أبو ظبي نهضة صناعية ملحوظة متمثلة بمشروع تكامل لمدينة كيموايات الغربية المتخصصة في الصناعات الكيماوية في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي والذي تقدر كلفته بمبلغ 20 مليار دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المشاريع التي يجري التخطيط لها

بميزانيات مرتفعة، علماً أنّ القطاع المتصدر خلال عام 2015 هو مشاريع الأبنية ذات الإستخدامات المتعددة والمشاريع السكنية، والذي تصل قيمة الإنفاق عليه إلى ما يعادل 24 مليار دولار أمريكي.

المملكة العربية السعودية

يعد مشروع المزيبي - المركز الفرعي الشرقي في الرياض، أكبر مشروع في مرحلة التنفيذ في المملكة العربية السعودية بحيث تبلغ كلفته 15 مليار دولار، يتبعه مشروع خزام للتنمية في جدة بقيمة 13.3 مليار دولار والذي من المتوقع له أن يحدث تطورات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية في جنوب شرقي جده. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المشاريع التي يجري التخطيط لها بميزانيات مرتفعة، علماً أنّ مشاريع البنى التحتية (الطرق والجسور) تحتل الصدارة خلال العام 2015 بقيمة 35 مليار دولار أمريكي، يليها مشاريع الرعاية الصحية بمعدل إنفاق 19 مليار دولار ومشاريع توليد الكهرباء بمعدل إنفاق 13 مليار دولار.

قطر

يشكل مشروع شبكة مترو قطر المنقسم إلى مرحلة أولى تقدر كلفة تنفيذها بمبلغ 15 مليار دولار ومرحلة ثانية بمبلغ 3 مليار دولار أحد المشاريع الكبرى في قطر والتي تحتل المرتبة الأولى بين المشاريع قيد التنفيذ والمتوقع تسليمها خلال عام 2015. يتبع هذا المشروع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مشروع منطقة قطر الاقتصادية التي ستضم في مرحلتها الأولى الصناعات التكنولوجية الحديثة، والصناعات الداعمة للملاحة الجوية، والخدمات اللوجستية، وخدمات الطرود الجوية، والتي ومن المتوقع لها أن تكون الأكبر بين المناطق الاقتصادية الثلاث الموجودة في قطر، بالإضافة إلى المرحلة الخامسة من مشروع العد الشرقي - القبة الشمالية التابع لشركة أكسيدنتال قطر للبتروال المحدودة. وستبلغ كلفة المشروعين مبلغ 3 مليار دولار لكل منهما.

باقي دول مجلس التعاون الخليجي

تشكل مشاريع قطاعات السكن، والترفيه والضيافة، بالإضافة الى مشاريع البناء ذات الإستخدامات المتعددة، نسبة 40% من مجموع كامل المشاريع الجارية التنفيذ والمشاريع ما قبل التنفيذ والبالغة كلفتها 2.8 ترليون دولار، أي ما يعادل ميزانية بقيمة 1.1 ترليون دولار. في هذا الإطار، لعلّ أبرز ما يجب التركيز عليه هو قدرة هذه المشاريع على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في كلّ من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى توفيق توقيت التسليم مع عائدات الإستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع. بالتالي، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على إدارة النمو الاقتصادي ومشاريع رؤوس الأموال المخطط لها بهدف خلق اقتصادات متنوعة تتميز بقدرتها على إدارة الديون الفاعلة وتأمين التمويل المطلوب من رؤوس الأموال في السنوات المقبلة.

في الختام، علّق أندرو جفري، المدير التنفيذي المسؤول عن لستشارات المشاريع الكبرى في ديلويت الشرق الأوسط، قائلاً: " لقد حان الوقت للتنوع في الاقتصاد من خلال الابتعاد عن الإقتصادات القائمة على النفط فقط وتحويلها الى اقتصادات تشمل قطاعات ونشاطات أخرى مختلفة. ومن المبكر تصور كيفية حدوث هذا الانتقال في رسم السياسات الاقتصادية، ولكن مما لاشك فيه أن الفجوة بين كلي النوعين من الإقتصادات ستكبر في المنطقة لتجعل منها محوراً إقليمياً للإستثمار والتطوير."

للحصول على التقرير الكامل، إضغط على الرابط التالي: <http://bit.ly/1PYivMv>

نبذة عن ديلويت

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. ويفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي أول شركة خدمات مهنية أسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)" وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط، أفضل شركة استشارية، وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.